الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٦ فبراير ٢٠٠٥

وزيرا الداخلية والعدل أكدا تزويده بكل المعلومات حول اغتيال الحريري

الفريق الدولي يباشر مهمته في لبنان بعد تحديد الصلاحيات وتعيين «ضابط ارتباط» بينه وبين المحقق العدلي

بيروت: «الشرق الأوسط»

باشر وفد الخبراء الدوليين المنتدب من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان للتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري مهمته امس بعقد مؤتمر صحافي شرح فيه طبيعة هذه المهمة، ولقاءات مع عدد من الوزراء المعنيين في مقدمهم وزير الداخلية سليمان فرنجية ووزير العدل عدنان عضوم.

وقد اعلن رئيس الوفد الضابط الايرلندي بيتر فيتزجيرالد ان زملاء متخصصين في القانون والمسائل السياسية سينضمون الى فريقه الحالي الذي يضم بالاضافة اليه رئيس المكتب الوطني للتحقيق في الجرائم مارتن دوميلان، ورئيس قسم الخدمات الوطنية باتريك ليهي. فيما اكد كل من فرنجية وعضوم تقديم كل عون ومساعدة للفريق الدولي.

وكان رئيس الوفد قد استهل نشاطه امس بعقد مؤتمر صحافي استهله بالتعريف عن نفسه وعن رفاقه الاثنين، معرباً عن سروره «كوني في بيروت لابدأ العمل في المهمة»، وقال: «ارسلني الامين العام للامم المتحدة مع فريقي الى هنا لتحقيق طلب مجلس الأمن وارسال تقرير سريع عن الظروف والاسباب والعواقب من مقتل الرئيس رفيق الحريري و14 آخرين»، واضاف:

«نحن نقدر ما ابداه الرئيس اميل لحود للأمانة العامة للأمم المتحدة، من تعاون الحكومة مع مهمتنا، واتطلع الى العمل عن كثب مع السلطات اللبنانية وأخذ العلم بالمراحل التي توصلوا اليها في التحقيق في هذه الجريمة المروعة. وسنبحث ايضاً في الحديث مع الآخرين الذين سيساعدون في تحقيق مهمتنا». وفيما لفت الى «ثقل المهمة الموكلة اليهم»، أكد «للمهتمين اننا سنعمل مطلقاً بشكل غير متحيز ومتخصص»، وتابع قائلاً: «انني ادرك ان هناك اهتماماً لبنانياً في عملنا، ولكن، لأن الوقت لدي قصير، لن ادلي بتصريحات علنية خلال فترة المهمة. نريد ان نقوم بمهمتنا خلال وقت ورفع التقرير الى الامانة العامة حول نتائج تحقيقاتنا».

وزار الوفد بداية وزير الداخلية والبلديات سليمان فرنجية. وبعد اللقاء عقد فرنجية مؤتمرا صحافيا استهله بالقول: «نحن متعاونون ومنفتحون، وكل ما لدينا سنضعه بتصرفهم، وهم ليسوا بلجنة تحقيق ليحققوا خارج السلطة الرسمية ولكن سيتعاونون مع السلطة الرسمية، وسنتعاون بما يريحهم ويريح الرأي العام، ولن يكون هناك شيء خاص على أحد»، وسئل: «هل سيكون تقريرهم مزيجاً بين تحقيقات السلطة اللبنانية وتحقيقهم الخاص ام سيكون تحقيقاً مستقلاً؟» فاجاب:

«بالتأكيد ان التحقيق سيكون بالتعاون مع السلطات اللبنانية، واعتقد ان التقرير سيكون مزيجاً، ولكن الفريق سيكون لديه رأيه الخاص، ونتمنى ان نصل الى نتيجة في هذا الموضوع خصوصاً ان الدولة اللبنانية لديها مصلحة للوصول الى نتيجة».

وتناول فرنجية ما يتردد من اتهامات عن تقصير الدولة والمطالبة باقالة مسؤولي الاجهزة الأمنية فقال: «في هذا الموضوع لا استطيع تحميل احد المسؤولية، او اقالة احد قادة الاجهزة الأمنية لفش خلق الناس، لقد كلفت العميد ريفي اجراء تحقيق، وعلى اثره نحدد المسؤولية والتقصير الحاصل. وبناء عليه نحاسب المسؤولين، وانا على يقين لو

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ان ذلك يرضي المعارضة والناس لقمنا به، علماً ان التحقيق الموضوعي الذي يقوم به العميد ريفي سيكون موضع ثقة من الجميع، وعندها نقوم بواجباتنا، والتحقيق حول التقصير سيشمل الجميع، حيث سيقدم لنا التقرير خلال اربعة او خمسة ايام»، وذلك على اساس التعاون مع الاجهزة الأمنية، والبداية ستكون مع قوى الأمن الداخلي.

وعقد وفد الخبراء الدوليين بعد ذلك اجتماعاً مع وزير العدل القاضي عدنان عضوم في حضور النائبة العامة التمييزية بالانتداب القاضية ربيعة عماش قدورة، والمحقق العدلي القاضي ميشال ابوعراج ورئيس قسم المباحث الجنائية العلمية العميد هشام الاعور، ومساعد قائد شرطة بيروت العميد ناجي ملاعب ورئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي العقيد فؤاد عثمان.

وبعد الاجتماع الذي استغرق ساعة ونصف الساعة عقد الوزير عضوم مؤتمراً صحافياً وصف فيه الاجتماع بـ«البناء» وقال: «لقد تم الاتفاق على خطة العمل لتنفيذ المهمة الموكولة الى اللجنة المرسلة من قبل الامين العام للامم المتحدة والمحددة منه استناداً الى البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن والتي تنسجم مع المبادئ التي اعتمدها لبنان في معرض جوابه على كتاب الامين العام، والتي تنص على اعتبار السلطات اللبنانية هي وحدها المختصة في اجراء التحقيق، وانها لن تألو جهداً بأن تقدم لفريق الامم المتحدة كل مساعدة ممكنة، وستتعاون معه في كافة المجالات وتقدم كل المعلومات المتوفرة من خلال التحقيق القضائي».

ورداً على سؤال عما يحق لفريق الامم المتحدة ان يفعله، وما لا يحق له اكد وزير العدل ان اللجنة «تعرف حدود صلاحياتها تماماً، وان عملها هو استقصاء وجمع المعلومات تمهيداً لوضع تقرير ورفعه الى الامين العام للامم المتحدة»، موضحاً ان هذه اللجنة (الفريق) «لا يحق لها ان تجري تحقيقات او استجوابات، لأن هذا الامر من صلاحية السلطات اللبنانية وحدها».

وشدد عضوم على «ان السلطات اللبنانية لن تدخر جهداً ولن تترك اي مجال الا وتقدم المساعدة الكاملة. وان النائبة العامة التمييزية ربيعة عماش قدورة ستكون بمثابة ضابط ارتباط بين الفريق والمحقق العدلي، ولتزويد الفريق بكل المعلومات، وبنتائج المختبرات، ضمن حدود السيادة التي يعرفونها جيداً. وسوف يكون لاعضاء اللجنة الافق الواسع للقيام بعملها بحرية مطلقة. ولفت الى «ان موعد قدوم الخبراء السويسريين سيحدد قريباً، وستبذل كل الجهود لكشف مرتكبي الجريمة، وهذا ما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الذي يطلب كشف الجناة وتقديمهم للعدالة».

ورداً على سؤال عما اذا كان الفريق الدولي سيلتقي اعضاء في المعارضة، قال ان الفريق يعرف حدود مهمته وسينجزها بسرية كاملة، الا ان التحقيق من اختصاص القضاء اللبناني، وسيكون ايضاً للخبراء السويسريين دور اساسي من خلال الكشف على موقع الجريمة لانهم قد يلاحظون اشياء لم يلحظها الخبراء اللبنانيون، لكن التحقيق سيبقى سرياً، لأن كل كلمة تقال لانارة الرأي العام تفسر خطأ وتبنى عليها اشياء خاطئة، اما ما يجب تأكيده هو ان لبنان يريد فعلاً اكتشاف الحقيقة والجناة. وسيستمع القاضي ابوعراج بعد غد الى افادة رئيس مجلس ادارة فندق «السان جورج» فادي خوري الذي سبق أن اكد في بيان له عدم وجود نفق تحت الفندق رداً على تصريح النائب محمد قباني الذي تحدث عن وجود هذا النفق واعلانه ان الجناة استعملوه لوضع العبوة الناسفة بداخله. كما سيستمع الى مرافقي الرئيس الحريري ومصابين آخرين نجوا من الحادث. وعلم ان المواطن حسين حيدر الذي قتل نجله الوحيد رواد حيدر في الجريمة تقدم بشكوى امام المحقق العدلي اتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي ضد مجهولين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية